

«الوطن» تنشر تفاصيل من مشروع قانون الأحوال المدنية

«الداخلية»: التعليمات التنفيذية تسمح للسفارات والقنصليات السورية والمشافي بإدخال الواقعات دون العودة إلى «السجل المدني»

محمد منار حميجو

سمح مشروع قانون خاص بتعديل قانون الأحوال المدنية للوطنين بتسجيل واقعات الأحوال المدنية في أي مركز تسجيل مدني في الدولة حيث يتولى تسجيلها مباشرة باعتباره نص على أحداث أمانة سورية الواحدة، على حين في القانون الناقد لا يسمح له بذلك وأنه يجب تسجيل الواقعة إما في أمانة القيد الأصلي وإما عن طريق أمانة مكان حدوث الواقعة التي تتولى تدوينها وإحالتها إلى أمانة القيد لتسجيلها.

ووافق مجلس الشعب الأسبوع الماضي على مشروع القانون من الناحية الدستورية وأحاله إلى لجنة الأمن الوطني لدراسته ومن ثم عرضه تحت القبة للتصويت على إقراره. وأوضح مشروع القانون الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن أمانة سورية الواحدة هي عبارة عن قاعدة تحوي جميع بيانات مواطني الدولة يتم تسجيل فيها واقعاتهم أينما حدثت ويمثل المواطن فيها بقيد وحيد يعرف برقمه الوطني وتحوي أيضاً واقعات غير السوريين الحاصلة على أراضي الدولة، سامحاً بذلك للوطنين الحصول على أي بيان عن قيده المدني من أي مركز سجل مدني في مكان وجوده وكذلك الحال عند الحصول على بطاقة شخصية أو البطاقة الأسرية، وبينت المادة ١١ أنه يتكون القيد المدني للمواطن من البيانات وهي الرقم الوطني واسمه ونسبته واسم والده ووالدته ونسبته ومكان وتاريخ ولادته وتحت المادة الثانية من المشروع أنه يتم إحداث مركز

للسجل المدني في أي مكان على أراضي الدولة بقرار من الوزير وفق مقتضيات المصلحة العامة، والمادة الثالثة منه أشارت إلى أنه يتم تسمية رئيس مركز السجل المدني بقرار من الوزير ويكون من العاملين المدنيين الذين يحملون إجازة في الحقوق ومن تتوافر فيهم الخبرة الفنية والإدارية، وبالتالي تم استبدال مفهوم أمين السجل المدني بمفهوم رئيس مركز السجل المدني «بحسب الأسباب الموجبة لوزارة الداخلية». وبين المشروع مهام المركز وهي تسجيل قیود المواطنين حاسوبياً وما يطرأ عليها من واقعات أحوال مدنية سواء حدثت داخل الدولة أم خارجها ومنح وثائق عنها، وإصدار البطاقات الشخصية والأسرية للمواطنين وفق أحكام هذا القانون إضافة إلى تسجيل واقعات الأحوال المدنية التي تحدث في الدولة لغیر السوريين حاسوبياً وفق الأنظمة النافذة وأرشفة شهاداتها وإصدار وثائق عنها وأخبار أرشفة شهادات ووثائق الواقعات.

وأكدت المادة السادسة من المشروع أن للقيود المدنية المسجلة في السجل المدني قوة الإثبات القانونية وتعد مصدراً للإحصاءات السكانية بأشكالها المختلفة، كما أوضحت المادة التالية أنه تعد السجلات المدنية ويرامجها من الوثائق الوطنية الأساسية الدائمة ويعتبر اتخاذ سائر الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها وتأمين سلامتها وحمايتها من الضياع أو التلاعب والتلف واستخدام أفضل الوسائل التقنية لحفظها وتصنيفها وأعداد نسخ احتياطية منها.

وبينت المادة ١١ أنه يتكون القيد المدني للمواطن من البيانات وهي الرقم الوطني واسمه ونسبته واسم والده ووالدته ونسبته ومكان وتاريخ ولادته

ووضعه العائلي وديانته وتاريخ تسجيله وعنوانه الرقمي ويضاف للقيد المدني بشكله الإلكتروني الصورة الشخصية والصفات العشرية للمواطن عند حصوله على البطاقة الشخصية. ولغلت المادة ٢٠ أنه لا تسجل الولادات بعد انقضاء سنة على حدوثها وقبل بلوغ أصحابها تمام الثامنة عشرة من عمرهم ولا الوفيات بعد انقضاء سنة على حدوثها إلا بناء على ضبط شرطة باستثناء الولادات

الجنسية إلا بناء على قرار يصدر عن لجنة مركزية والوفيات التي تثبت بحكم قضائي، مشيرة إلى أنه لا تسجل الولادات بعد بلوغ أصحابها تمام الثامنة عشرة من عمرهم إلا بناء على قرار يصدر عن لجنة فرعية تؤول بقرار من المحافظ في مركز كل محافظة وتختص كل لجنة بالبت بالواقعات ضمن نطاق عملها. ونصت المادة ذاتها أنه لا تسجل ولادات المواليد غير المسجل والدهم أو والتهم إذا كانوا يتبعونها في الجنسية إلا بناء على قرار يصدر عن لجنة مركزية



إحداث أمانة سورية واحدة ويسمح

بتسجيل واقعات الأحوال المدنية في أي مركز لسجل المدني

٢٠٠ ألف ليرة غرامة بحق كل من

احتفظ بطاقة أسرية ومن استعمل

بطاقته الشخصية بعد ادعائه فقدانها

لا تسجل الولادات بعد سنة إلا بضبط

شرطة

وبين المشروع أنه يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مقدارها ٢٠٠ ألف من استعمل بطاقته الشخصية بعد ادعائه فقدانها وحصوله على بديل منها، كما أنه يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة مقدارها ١٥٠ ألف ليرة من استعمل البطاقة الشخصية للغير أو ممن الغير من استعمل بطاقته من قام بالتعريف على وجه يخالف الحقيقة وأخباراً من حصل على بطاقة شخصية استناداً لتعريف مخالف

للحقيقة. ولغلت المادة ٧٢ من المشروع إلى أنه يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة مالية تعادل ضعف قيمة التجهيزات المتضررة والنققات اللازمة لإعادتها لوضعها الأصلي كل من عطل أو أتلف قصداً أحد خدمات الأتمتة أو وحدات التخزين الحاوية على معلومات السجل المدني أو معلومات أو أجهزة الشبكة الناقله للمعلومات أو أحد التجهيزات الملحقة بمنظومة السجل المدني المؤتمت وتقدر قيمة الأضرار والنققات من اللجان المختصة. وبينت المادة التالية أن كل من عطل أو أتلف نتيجة الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة أحد خدمات الأتمتة أو وحدات التخزين الحاوية على معلومات السجل المدني أو أجهزة الشبكة الناقله للمعلومات أو أحد التجهيزات الملحقة بمنظومة السجل المدني المؤتمت يعاقب بالحبس من ثلاثة إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تصل إلى ١٠٠ ألف ليرة. وبينت المادة ذاتها أنه يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة تصل إلى ٢٥ ألف ليرة كل عامل مخول بالدخول إلى نظام السجل المدني المؤتمت وبدأ العمل عليه بشكل مخالف للتعليمات الخاصة بصلاحيات عمله على نظام السجل المدني المؤتمت ويقدر ذلك من اللجان المختصة.

كما يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث إلى خمس سنوات كل من دخل وهو غير مخول بالدخول إلى معلومات السجل المدني المؤتمت بقصد تعديل بياناته أو برامجها وتضاعف العقوبة إذا كان من قام بالفعل عاملاً سواء أكان مخولاً أم غير مخول بالدخول بقصد تزوير. ولغلت المشروع إلى أنه تقرض غرامة مالية تقدر بـ ١٠

قالب الكاتو يصل إلى ٧٠ ألف ليرة في دمشق

مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق: ٥٠٪ من عينات الكاتو مخالفة جرثومياً

كلام رسمي جداً

محافظة ريف دمشق توضح

إلى جريدة «الوطن» إشارة إلى ما تم نشره بصحيفتكم «الوطن» العدد ٣٣٧١ يوم الأربعاء تاريخ ٩/١٢/٢٠٢٠ تحت عنوان «على طاولات محافظ الريف الجديد.. خدمات ومعاملات متوقفة في ضاحية قدسيا» تعلمكم الآتي:

تم على لسان نائب المحافظ الدكتور يوسف حمود توضيح بأن أي قرار صادر عن محافظة ريف دمشق بخصوص انتخابات المكاتب التنفيذية بحاجة إلى تصديق من وزارة الإدارة المحلية والبيئة ليمارس المكتب أعماله الموكلة إليه بشكل كامل، أما ما جاء حول محاولة المكتب التواصل مع معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة ليمارس المكتب أعماله الموكلة إليه فهذا الكلام ورد على لسان المحرر كاتب المادة ولم يصرح به من قبل معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة لشؤون البلديات المهندس معتز قطان. يرجى نشر الرد.

شاكريين معاوتكم محافظة ريف دمشق رئيس المكتب الصحي

محمود الصالح

بين مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق شادي خلوف أن ٥٠ بالمئة من نتائج العينات التي أخذت من الأسواق مادة الكاتو كانت مخالفة للمواصفات بسبب ارتفاع نسبة الجراثيم فيها.

وأوضح خلوف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المديرية تعمل الآن وفق منهجية محددة للرقابة الصحية على الأسواق، حيث يتم التركيز كل فترة على نوع محدد من المواد الغذائية، إضافة إلى عمل الرقابة العادية، ويتم تنظيم حملات مكثفة باتجاه نوع من الفعاليات بالتركيز على مراقبة المواد التي يزداد استخدامها في المناسبات، مضافاً: الآن ومع احتفالات أعياد الميلاد ورأس السنة تكثف المديرية جهودها للرقابة على الحلويات وبشكل خاص الكاتو، حيث يقوم عناصر المديرية بأخذ عينات من جميع محلات بيع الكاتو في مدينة دمشق وإجراء التحليل على العينات المأخوذة. وأشار إلى أن النتائج التي ظهرت تبين أن

٥٠٪ من العينات مخالفة بسبب ارتفاع نسبة الجراثيم فيها، وكل العينات المخالفة يتم بشأنها اتخاذ قرار بإغلاق المحل من قبل محافظة دمشق.



بالعمل بالإشراف المطلوبة، وهذا العمل يوزع لعدد من المحلات في مدينة دمشق، وتم إصدار قرار بإغلاق المحل لمدة غير محدودة. وأكد مدير الشؤون الصحية أن الحملة مستمرة فيعيد الانتهاء من رصد محلات الكاتو سيتم التوجه لمحلات الحلويات والشوكولا، والهدف من هذه الحملة تأمين الرقابة الصحية لسلامة المواطنين للمحافظة على المعايير السامية لهذه المناسبات، وحتى لا يتضرر أي من المواطنين في هذه المناسبات، لأنه خلال هذه المناسبات يزداد استهلاك تلك المنتجات وبالتالي يقوم أصحاب النفوس الضعيفة بتقديم مواد غذائية لا تحقق الإشرافات الصحية.

وفي السياق رصدت «الوطن» في جولة لها على الأسواق ارتفاع كبير في أسعار الكاتو حيث يصل سعر الغالب من النوع الشعبي إلى ٢٠ ألف ليرة بينما يصل سعر القالب من النوع الممتاز إلى أكثر من ٧٠ ألف ليرة سورية، وهذا ما وثقناه من خلال السؤال في عدد من المحلات التي تباع الكاتو في مدينة دمشق.

اللاذقية - عبيد سمير محمود

يشكو مواطنون في اللاذقية من رداءة إنتاج رغيف الخبز في معظم الأفران العامة، معتبرين أنه غير صالح للاستهلاك بعد ساعات قليلة من إنتاجه لقساوته وسماكته. وتم إصدار قرار بإغلاق المحل لمدة غير محدودة. وأكد مدير الشؤون الصحية أن الحملة مستمرة فيعيد الانتهاء من رصد محلات الكاتو سيتم التوجه لمحلات الحلويات والشوكولا، والهدف من هذه الحملة تأمين الرقابة الصحية لسلامة المواطنين للمحافظة على المعايير السامية لهذه المناسبات، وحتى لا يتضرر أي من المواطنين في هذه المناسبات، لأنه خلال هذه المناسبات يزداد استهلاك تلك المنتجات وبالتالي يقوم أصحاب النفوس الضعيفة بتقديم مواد غذائية لا تحقق الإشرافات الصحية.

وفي السياق رصدت «الوطن» في جولة لها على الأسواق ارتفاع كبير في أسعار الكاتو حيث يصل سعر الغالب من النوع الشعبي إلى ٢٠ ألف ليرة بينما يصل سعر القالب من النوع الممتاز إلى أكثر من ٧٠ ألف ليرة سورية، وهذا ما وثقناه من خلال السؤال في عدد من المحلات التي تباع الكاتو في مدينة دمشق.

خبز اللاذقية «غير صالح».. ومدير المخابز

لـ«الوطن»: الوضع جيد بشكل عام

بين ١٧٥ - ٢٠٠ ألف ربيطة خبز وتستهلك بالكامل، مشيراً إلى أن عدد المخابز حالياً ١٧ مخبزاً منها ١٠ تعمل بنظام الإدارة و٧ بنظام الإشراف، ولدى الفرع ٥٠ مخباً خاصاً ببيع الخبز إضافة للسيارات الجواله التي تحمل المادة للمواطنين بالمناطق التي لا يوجد فيها مخابز أو منافذ بيع أخرى، وأشار إلى تحسين عملية نقل الخبز عبر السيارات الجواله بشراء صناديق بلاستيكية خلال الفترة المقبلة ما يحافظ على جودة الخبز حتى وصوله لأي منطقة تتوجه إليها السيارات الجواله لتخفيف الأعباء عن المواطنين قدر الإمكان.

بشأن الصعوبات التي يعاني منها الفرع، أوضح عيسى أن مجموعات التوليد الكهربائية لا تستطيع العمل على مدار ساعات اليوم الأربع والعشرين في ظل انقطاع التيار الكهربائي بمعظم أوقات ساعات العمل، مشيراً إلى ضرورة رفد المجموعات الحالية بمجموعات احتياطية لتلافي هذه الصعوبات.

٣٥ مخالفة خبز في أسبوع

من جهته، أكد رئيس دائرة حماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ«الوطن»، متابعة عمل المخابز بشكل يومي، مشيراً إلى تسجيل ٣٥ ضبطاً خلال الأسبوع الماضي. وبين أن الضبوط شملت ١٧ مخالفة بنقص وزن رطب الخبز، و٦ مخالفت لإنتاج خبز سبي الصنع، و٦ ضبوط لعدم وجود لوحة تعريفية أمام المخابز، و٥ ضبوط لانتاج الخبز بطريقة غير مشروعة، وضبطين لتعريب الدقيق التوميني.



وأوضح أن عملية جودة الرغيف تشترك فيها ثلاثة عوامل، نهاية العام الجاري ومنها مخبز خربة الجوزية والغراف، إضافة لإعادة تأهيل الخطوط في مخبز الإطلاق وسكون فيها المواد الداخلة بالتصنيع، وأضاف إن رفع المستوى الفني لتحسين كفاءة الخطوط الإنتاجية هو ما يحاول الفرع العمل عليه بأكبر قدر ممكن لإنتاج رغيف جيد. وحول تغير لون الخبز نحو الأسمر الفاتح، ذكر عيسى أن الدقيق المورد إلى مخابز الفرع نسبة استخراجه ٨٠٪ ما

٢٠٠ ألف ربيطة يومياً

عيسى لفت إلى أن الإنتاج اليومي لمخابز الدولة يتراوح